

انطلاق أعمال المنتدى الخليجي الثالث لتطوير المشروعات تحت شعار «الرؤية المستقبلية للمشاريع الحكومية في تحقيق التنمية المستدامة»

د. الوقيان نيابة عن الفهد: خطة التنمية تركز على المبادرات الاقتصادية وفتح استثمارات جديدة أمام القطاع الخاص لتنويع مصادر الإنتاج



جانب من حضور المنتدى الخليجي الثالث لتطوير المشروعات

◀ الخطة تبنت مفهوم التنمية البشرية لضمان العدالة في توزيع فرص التنمية لجميع المجالات الاقتصادية

◀ المضيف: مطالبات بتأسيس مركز لمتابعة وتنفيذ مشروعات خطة التنمية وتبسيط الإجراءات الحكومية عبر تقليص الدورة المستندية للمشاريع التنموية

(محمداهد)

الدورة المستندية لتنفيذ المشاريع الحكومية التنموية ومراجعة القوانين والتشريعات ذات العلاقة بشراكة القطاع الخاص مع القطاع الحكومي بما فيها تحرير الأراضي الحكومية والتي من شأنها ان تساهم في تشجيع القطاع الخاص للدخول في المشاريع التنموية الحكومية ومشاريع البنية التحتية وتوفير الفرص الاستثمارية. وتابع قائلا: نطمح ضمن أنشطة هذه التظاهرة المهنية وبناء على ما تم الخروج به من توصيات ومقترحات طوال الدورات الثلاث السابقة للمنتدى واستبشارا لما تم اعتماده للخطة التنموية المشار إليها ولكون هذا المنتدى منصة لطرح الأنشطة ذات الجانب التطبيقي فيأمل المنظمون الأخذ بالتوصيات من خلال التفاعل مع مركز لتبني ومتابعة تنفيذها والمنبثقة عن المؤتمر في الخطة التنموية الشاملة للدولة.

المستدامة جاءت لتحقيق الرغبة السامية التي اطلقها صاحب السمو الأمير بجعل الكويت مركزا ماليا وتجاريا التي ينبثق منها التصور العام للمؤتمر المتمثل في رؤية جديدة ذات طابع شمولي ونظرة استراتيجية حول المشروعات الحكومية وتطوير المستدام للمشروعات واثراها على التنمية الاقتصادية من واقع الطموحات المستقبلية والتعرف على المعوقات التي تواجهها اثناء ادارة وتطوير تلك المشروعات. وفيما يتعلق باهداف ومسارات المؤتمر قال المضيف انها تتمثل في نشر ثقافة التنمية والتطوير المستدام لمشروعات القطاع الحكومي والقطاع الخاص في ظل الاستنزاف الحالي للطاقة وذلك بتشجيع استخدام الابنية الخضراء صديقة البيئة وتقديم الحوافز ووضع التشريعات اللازمة لذلك وتبسيط الإجراءات الحكومية وتقليص

المساهمة والذي يتملك المواطنون 50٪ من اسهمها. وأشار الى ان الخطة تبنت مفهوم التنمية البشرية ك مفهوم محوري يضمن العدالة في توزيع فرص التنمية في مجالات التعليم والصحة والتنمية والرعاية الاجتماعية، كما يضمن تمكين المرأة وتمكين الشباب لمواجهة كل ما يغذي التمييز ضد ههما، مبينا انه لم يتوقف الامر عند حدود وضع السياسات العامة في وثيقة الخطة لكنه تأكد بصورة عملية ومباشرة من خلال المشاريع الواردة في كل من برنامج عمل الحكومة والخطة السنوية التصحيحية. من جانبه قال رئيس المنتدى الخليجي لتطوير المشروعات ومدير عام شركة بنوف للتدريب والاستشارات نزار المضيف ان فكرة شعار المؤتمر الحالي وهي الرؤية المستقبلية للمشاريع الحكومية في تحقيق التنمية

التي تكون الاطار الناظم للجهود الحكومية في عملية التنمية اذا ارادت الحكومة للتنمية ان تكون مستدامة، شيء من هذا كان مميذا لخطة التنمية متوسطة الاجل للكويت خلال الفترة من 2010/2011 - 2013/2014، وقد خصصت الخطة قسما كاملا للسياسات العامة لحماية البيئة لأول مرة في تاريخ العمل التخطيطي في الكويت، وقد شملت سياسات هذا الجزء من الخطة المتغيرات المؤثرة على المكونات البيئية في الكويت قياسا ومعالجة، سعيا لتحسين نوعية البيئة وبالتالي الارتفاع بنوعية الحياة على ارض الكويت. وتابع قائلا ان الخطة عززت في سياساتها الاقتصادية نحو تنشيط المبادرة الاقتصادية وفتح وحفز مشاركة كل المواطنين في الاستفادة الاقتصادية من مشروعاتهم مع القطاع الخاص من خلال طرح الشركات

لان تدهور نوعية وكفاءة الموارد هو الاثر المباشر لتراكم الملوثات والاستخدام غير الرشيد للطاقة بعد اهدارا لاحد اهم مقومات النمو في المستقبل. واذ ان فقدان الاقتصاد للحيوية والقدرة على المبادرة على سبيل عكس على انخفاض قدرات الافراد في الوصول الى المنتجات الضرورية والمهمة، كما ستدهور مستويات تقديم الخدمات فضلا عن انخفاض قدرة المجتمع على تجديد قدراته الذاتية. والمجتمع الذي لا يوفر فرصا متساوية لمواطنيه هو مجتمع يرسخ انعدام المساواة والمعاناة للفئات الاجتماعية الاضعف، كما ان استئثار الفرص الاجتماعية للقلة سيؤدي الى عزل قسم لا يستهان به من المواطنين ويحد من مشاركتهم في التنمية والمبادرة لترقية مجتمعاتهم، موضحا ان المفاهيم الثلاثة او المحددات الثلاثة للتنمية المستدامة

أكد نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية ووزير الدولة لشؤون التنمية ووزير الدولة لشؤون الإسكان الشيخ أحمد الفهد ان الخطة التنموية اتجهت في سياستها الاقتصادية نحو تنشيط المبادرة الاقتصادية وفتح وحفز مجالات الاستثمار امام القطاع الخاص وتذليل كل العقبات التي تقف من قدرته على المبادرة وتحقيق معدلات استثمار متميزة عبر تنوع مصادر انتاج الفروة، وقال الفهد في كلمته التي القاها الأمين العام للامانة العامة للمجلس الاعلى للتخطيط والتنمية د.عادل الوقيان نيابة عنه ان المحافظة على نوعية البيئة الاقتصادية المحيطة تعد مرتكزا حقيقيا وواقعا للنمو لان المحافظة على البيئة تعني بالمقام الاول المحافظة على الموارد، وعدم اهدار الطاقة

الجلسة الثانية: يد المصارف أصبحت اليوم مغلولة حتى العنق وأصبح التحوط الزائد قاعدة وليس استثناء

تأسست شركات عدة في قطاعات عدة مثل الإسكان والاستشفاء والخدمات العامة والمناطق الجمركية الحرة والمواصلات فضلا عن تخصصات بعض القطاعات الأخرى. كل ذلك جميل لكن الآليات غير واضحة في ظل قانون (بي. او. تي) كثير المآل وفي ظل استمرار احتكار الدولة لـ 90٪ من الأراضي وفي ظل وجود نفس اساليب العمل في البلدية.. كل ذلك سيؤدي الى اقضاء القطاع الخاص لتتولى الدولة وحدها التمويل والتنفيذ عبر مشاريع عامة افادة القطاع الخاص منها محصورة في قطاع المقاولات المحدود عددا ونوعا. ان القطاع الخاص يتطلع الى حزمة شاملة من الحفزات والإصلاحات التي تدفعه للانخراط بشكل كامل في عملية التنمية ليقوم بدوره كاملا كباقي المسار السابق سائدا في هيمنة الدولة على 75٪ من مقدرات الاقتصاد وقطاعاته.

استعرضت الجلسة الثانية أثر الإجراءات الحكومية في المشاريع التنموية حيث أكد رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة مجمعات الأسواق توفيق الجراح أن خطة التنمية تستحق سلسلة مؤتمرات ودورات وورش عمل ومعارض على مدار العام بالنظر الى أهميتها الاستراتيجية للقطاع العام والخاص بالإضافة الى مؤسسات المجتمع المدني وجمعيات النفع العام مبينا أن الأرقام التي وضعت من أجل تنفيذ الخطة لم تشهدا البلاد منذ زمن طويل، مبينا أن الجهاز الإداري العام يعاني ما يعاني من روتين وبيروقراطية ودورة مستندية طويلة وعقيدة. لم يحصل اصلاح اداري في الكويت يسمح لنا بالقول ان الامور ستكون على ما برام بكل يسر وسهولة، فالجهاز القائم مسؤول جزئيا عن تأخر عشرات المشاريع عشرات السنوات. فهل بيد الشيخ أحمد عصا سحرية لتمضي الخطة في سكة التنفيذ السريع؟ هذا ما نتنمنا لكننا نبدى مخاوف مشروعة من عدم قدرة بعض قطاعات الجهاز الإداري العام من مجاراة الطموح الذي أقرته الحكومة والبرلمان بتعاون قل نظيره من قبل. ففي السنوات الماضية عجزت وزارات الدولة وادارتها عن اتفاق أكثر من 60٪ من الاموال المرصودة في الموازنة السنوية فاذا لم تكن هناك كليات ثواب وعقاب، فإن عددا من المشاريع سيعاني من تقاذف للمسؤوليات وتاجيل للقرارات حتى يقع الحظور الذي لطالما وقعنا فيه.

وطلبوا من الحكومة ان تشرع في اصلاحات جذرية في التشريعات المتعلقة بالقطاع الخاص، ونسسى أصحاب تلك التصنيفات ان التعثر ليس الا الوجه الآخر للفشل الحكومي في مواجهة تداعيات الأزمة، وما النتائج الهزيلة للفريق الذي شكل لمواجهة تلك التداعيات الا نموذج على ذلك.

وطلبوا من الحكومة ان تشرع في اصلاحات جذرية في التشريعات المتعلقة بالقطاع الخاص، ونسسى أصحاب تلك التصنيفات ان التعثر ليس الا الوجه الآخر للفشل الحكومي في مواجهة تداعيات الأزمة، وما النتائج الهزيلة للفريق الذي شكل لمواجهة تلك التداعيات الا نموذج على ذلك.

وطلبوا من الحكومة ان تشرع في اصلاحات جذرية في التشريعات المتعلقة بالقطاع الخاص، ونسسى أصحاب تلك التصنيفات ان التعثر ليس الا الوجه الآخر للفشل الحكومي في مواجهة تداعيات الأزمة، وما النتائج الهزيلة للفريق الذي شكل لمواجهة تلك التداعيات الا نموذج على ذلك.

وطلبوا من الحكومة ان تشرع في اصلاحات جذرية في التشريعات المتعلقة بالقطاع الخاص، ونسسى أصحاب تلك التصنيفات ان التعثر ليس الا الوجه الآخر للفشل الحكومي في مواجهة تداعيات الأزمة، وما النتائج الهزيلة للفريق الذي شكل لمواجهة تلك التداعيات الا نموذج على ذلك.

أداء صندوق المهندس للاستثمار المباشر
كما في 31 يناير 2010

صافي قيمة الوحدة: 0.456 دك

الأداء	بداية العام	نهاية العام
0.44%	0.44%	0.44%
الأرباح الزائدة	نقدى	وحدات مجانية
6%	200%	

الاشتراك والاسترداد: شهري

أزيد من الاستثمارات لتعويض المخاطر شركة أصول للاستثمار بترك
الكويت - شرق - شارع الشهداء - برج البرية 97 - تلفون: 9820777

وطلبوا من الحكومة ان تشرع في اصلاحات جذرية في التشريعات المتعلقة بالقطاع الخاص، ونسسى أصحاب تلك التصنيفات ان التعثر ليس الا الوجه الآخر للفشل الحكومي في مواجهة تداعيات الأزمة، وما النتائج الهزيلة للفريق الذي شكل لمواجهة تلك التداعيات الا نموذج على ذلك.

وطلبوا من الحكومة ان تشرع في اصلاحات جذرية في التشريعات المتعلقة بالقطاع الخاص، ونسسى أصحاب تلك التصنيفات ان التعثر ليس الا الوجه الآخر للفشل الحكومي في مواجهة تداعيات الأزمة، وما النتائج الهزيلة للفريق الذي شكل لمواجهة تلك التداعيات الا نموذج على ذلك.

وطلبوا من الحكومة ان تشرع في اصلاحات جذرية في التشريعات المتعلقة بالقطاع الخاص، ونسسى أصحاب تلك التصنيفات ان التعثر ليس الا الوجه الآخر للفشل الحكومي في مواجهة تداعيات الأزمة، وما النتائج الهزيلة للفريق الذي شكل لمواجهة تلك التداعيات الا نموذج على ذلك.

وطلبوا من الحكومة ان تشرع في اصلاحات جذرية في التشريعات المتعلقة بالقطاع الخاص، ونسسى أصحاب تلك التصنيفات ان التعثر ليس الا الوجه الآخر للفشل الحكومي في مواجهة تداعيات الأزمة، وما النتائج الهزيلة للفريق الذي شكل لمواجهة تلك التداعيات الا نموذج على ذلك.